Journal of Alasmarya University
Volume 13, June 2010

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثالث عشر، يونيو 2010

إيجاز التضمين وإيحاءات الدلالة

قراءة في كشاف الزمخشري

د. محمد عبد الحميد جار الله*

في العربية شجاعة كما وصفها ابن جنى[1]، باعتباطية تطورت أم بحكمة بليغ عليم؛ لا نملك إلا أن نقف مذهولين أمام تنوع دلالات أصواتها ومفرداتها وتراكيبها، ولطائف أسرارها وأساليبها، فكيف بطور من أطوارها أعجز فصحاء العرب أن يأتوا بشيء من مثله، نظم سنَّه مبدعُ الألسنِ -سبحانه- عربياً مبيناً غير ذي عوج ليكون آية للعالمين، لا تنقضي عجائبه، فلا يزالَ إلى يومنا يُكشَفُ عن لطائفه لتنبِّئ أنه من لدن عليم خبير!.

ولا يزال ما كتبه الرواد في خصائص العربية وأسرار الأسلوب القرآني تراثاً ملهماً لدارسيه، ومن هؤلاء الأعلام جار الله محمود بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف عن غوامض التنزيل، فلم يكن -رحمه الله- ممن يقررون القواعد فإذا صادفهم من واقع اللغة خلافها تأولوه ولو على أضعف حجة لتسلم قواعدهم من خلل التأصيل، لكنه ذو عقل معياري رشيد يرفده علم بالعربية ودراية بأفانينها وأساليبها جامعاً بين ضبط النحاة وسعة البيانيين وقد بدا ذلك جلياً من خلال در سنا لقضية التضمين في كشافه فعند تناوله لما يحتمل التضمين يرد بعضه إلى أصل استعمالي، وبعضه إلى اختلاف اللغات، أو إلى دلالات الحروف لاختلاف السياقات ويقرر في أحيان جازماً بالتضمين أو

* الجامعة الأسمرية.

1- ينظر الخصائص: 360/2.

مجيزاً، وقد عرضنا لنماذج من ذلك كله يستخلص من مجموعها أنه ليس من أولئك الموصوفين بالتمحل والتحكم، وإن لم تشفع لهم غايتهم من التنظير والتقعيد لأمشاج مختلطة بل منصهرة يشق التوفيق بينها بله التفريق، وقد اكتفينا ببعض الشواهد الدالة على صحة ما نريد إثباته فيما ابتغيناه فيها للمقتصد ما يحقق المقصد، ومن أراد الإطالة استطرد، ولباب المقصود بيان سعة الدلالة في إيجاز التضمين في الأسلوب القرآني، عسى الله أن يرزقنا من لدنه علماً نافعاً وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا من فضله فمنه التوفيق.

أولاً: التضمين بين اللغة والاصطلاح

التضمين لغة

لا يكاد المعنى اللغوي للتضمين يخرج عن الإيداع والاحتواء، قال ابن فارس: «الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمّنت الشيءَ إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته، والمضامين ما في بطون الحوامل، ومنه الحديث أنه نهى عن الملاقيح والمضامين[2]، وذلك أنهم كانوا يبيعون الحبَلَ، فنهى عن ذلك، وأما قوله ﷺ: (لكم الضامنة من النخل)[3] فإنه يريد ما تضمنته قراهم، فهذا الباب مطرد»[4] ثم استطرد بذكر معنى (الضمانة) وكأنه لم يجد لها ما يردها إلى أصل الباب فخرجها على الإبدال، قال: «أما الضمانة –وهي الزمانة، والضمن: الزمن– فإنه عندي من باب الإبدال، كأن الضاد مبدلة من زاي، وفي الحديث: (من اكتتب ضمناً بعثه الله ضمناً)[5] أي من كتب نفسه من الزمني»[6].

ولا حاجة لزعم الإبدال مع إمكان رده إلى الباب؛ لأن الضَّمِنَ من أودع في جسده ما اعتل به. ومضامين الكلام معانيه التي أودعت فيه، فالألفاظ المفردة أوعية،

2- ينظر مسند البزار: 108/11.
3- ينظر الطبقات الكبرى: 220/1.
4- مقاييس اللغة: 52/2.
5- ينظر غريب الأثر: 5/1.
6- مقاييس اللغة: 52/2.

والتراكيب كذلك.

التضمين مصطلحاً

يستعمل مصطلح التضمين في اصطلاحات علوم عدة من علوم اللغة فيدل على مفاهيم مختلفة تتغاير مدلولاتها، غير أن الدلالة الأصلية للمعنى اللغوي من الإيداع والاحتواء تلمحُ فيها، ومما اشتهر استخدام هذا المصطلح فيه علم العروض وعلم النحو وعلم البلاغة، لكن الخليل بن أحمد مبدع علم أصوات العربية أشار إلى ما يمكن أن نسميه بالتضمين الصوتي، وفيما يأتي بيان للدلالات الاصطلاحية للتضمين في هذه العلوم:

أولاً: التضمين الصوتي

سمّى الخليل الإشمام تضميناً، فبعد ما بين المضمن من الشعر، قال: «وكذلك المضمن من الأصوات، تقول للإنسان: قف (قلى)[7] بإشمام اللام الحركة، وعلى (فعْل) بتسكين العين وتحريك اللام، فيقال هذا صوت مضمن لا يستطاع الوقوف عليه حتى يوصل بشم كذا»[8]، وهذا متصل من جهة المعنى بما ذكر، إذ أنه إيداع لبعض الحركة في السكون، ويلحق به ما يشم من الصوائت والصوامت بإشراب الصوت صوتاً آخر الصاد التي كالزاي من الأصوات الفرعية المستحسنة، وهي التي ينحى بها نحو الزاي «ويحدث فيها ضربٌ من الجهر بمضارعتها الزاي»[9] ومن شواهدها في القراءات القرآنية قراءة حمزة والكسائي ورويس عن يعقوب للصاد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: 23] وقراءة حمزة: ﴿ٱلصِّرَطَ﴾ بإشمامها الزاي في جميع القرآن من طرق الإشمام[10].

وكذلك الكسرة المشمة ضمّا في نحو: قال تعالى: ﴿وَقِيلَ﴾ ﴿وَغِيضَ﴾ [هود: 44] ونحوهما لمن يقرأ به[11].

7- كذا بالمصدر، ولعلها: قلْ.

8- العين: 475.

9- سر صناعة الإعراب: 56/1.

10- ينظر تقريب النشر: 7، 8.

11- ينظر نفسه: 90.

ثانياً: التضمين العروضي

عدّ بعض العروضيين التضمين عيباً من عيوب الشعر، وهو: «أن تتعلق قافية البيت الأول بالبيت الثاني كقوله النابغة:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني
شهدت لهم موارد صافيات شهدت لهم بصدق الود مني

وكقول الآخر[12]:

يا ذا الذي في الحب يلحى أما
والله لو حملت منه كما
حملتُ من حب رخيم لما
لمت على الحب فذرني و ما
أطلب إني لست أدري بما
قتلت إلا أنني بينما
أنا بباب القصر في بعضما
أطلب من قصرهمُ إذ رمى
شبه غزال بسهام فما
أخطأ سهماه ولكنما
عيناه سهمان له كلما
أراد قتلى بهما سلما

وإنما سمى بذلك، لأنك ضمنت البيت الثاني في معنى الأول؛ لأن الأول لم يتم إلا بالثاني»[13].

12- نسب السكاكي هذه الأبيات إلى الخليل، ينظر مفتاح العلوم: 500، 501، وقد ذكر الخليل منها ثلاثة أشطار، ولم يشر إلى أنها من شعره، ينظر العين: 475.

13- مفتاح العلوم، 500، 501.

ولم يوفق التبريزي في استشهاده بالأبيات الأخيرة، ولـذلك جعلـها السـكاكي ممـا يحسن ويكسر شوكة العيب إذا التزم، قال: «واعلم أن لك في كثير من عيـوب القافيـة أن تكسوها بهذا الطريق ما يبرزها في معرض الحسن، كما فعل الخليل -قـدس الله روحـه- بالتضمين حيث التزمه، فانظر كيف ملح ذلك»[14].

وقاس ابن الأثير التضمين الشعري على الكلام النثري فلـم يَـرَ مـن فـرق يوجـب التفريق بينهما، فكما يسوغ التعلق بين فقرات الكلام المنثور فإنه في الشـعر كـذلك، قـال: «وهو عندي غير معيب؛ لأنه إن كان سبب عيبه أن يعلق البيت الأول على الثـاني، فلـيس ذلك بسبب يوجب عيباً إذ لا فرق بين البيتين من الشعر في تعلق أحدهما بـالآخر وبـين الفقرتين من الكلام المنثـور في تعلـق إحـداهما بـالأخرى»[15]. غـير أن للبيـت الجـامع مزيّةُ إيجاز ما لم يتطلب المقام إطناباً.

ثالثاً: التضمين النحوي

لم يلحظ من نسب[16] إلى ابن جنـى الكشـف عـن التضـمين والعنايـة بـه أن ابـن جنى لم يرد من ذلك معنى ما اصطلح عليه النحاة من بعده و كأنه أخذ بقوله: «أنه وجـد في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابـاً ضخماً»[17].

«يكون مئين أوراقاً»[18] فلم يسمه تضميناً، بل أورد مـا أورده في بـاب اسـتعمال الحروف بعضها مكان بعـض مـن حملـهم علـى المعنـى توسـعاً لا تضـميناً يـدل علـى معنيين في آن، قال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنـى فعـل آخـر، وكـان أحـدهما يعتـدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بـأن هـذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معنـاه»[19] ثم احتج به على من ينكر الترادف في اللغة، قال: «وفيـه أيضـاً موضـع يشـهد علـى مـن

14- الكافي في العروض والقوافي: 121، 122.
15- المثل السائر: 342/2.
16- ينظر المدارس النحوية: 275، 276.
17- الخصائص: 310/2.
18- مغني اللبيب: 686/2.
19- الخصائص: 308/2.

أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس وبين ذراع وساعد»[20].

فكلام ابن جنى «يشير صراحة إلى أن التبادل في استعمال الحرف قد يقع بين فعلين ينتميان إلى حيز دلالي واحد ولا يوجد بينهما فرق كبير في الدلالة على المعنى العام»[21].

أما الزمخشري فمفهوم كلامه عن التضمين مغاير لمفهوم كلام ابن جنى لأنه يثبت اتساع الدلالة لتشمل معنى الفعلين معاً، معنى الفعل الملفوظ والفعل الملحوظ معناه بالقرينة[22]. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: 28]: يقال: «عداه إذا جاوزه، ومنه قولهم: عدا طوره ...، وإنما عدى بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا وعلا) في قوله: نبت عنك عينه، وعلت عنك عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به، فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو: لا تعل عيناك عنهم؟، قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذٍ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك، ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: 2] أي ولا تضموها إليها آكلين لها»[23].

فشتان بين التوسع حملاً على المعنى أو إنابة بعض الحروف عن بعض وبين أن تتسع دلالة المضمن لتؤدي إلى إفادة معنيين، أو يزيد كما سنبينه. وقد وافق ابن هشام الزمخشري في تعريفه، قال: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»[24].

رابعاً: التضمين البلاغي

فرّق بعض البلاغيين بين التضمين والاقتباس، فخصوا التضمين بإيراد الشاعر شيئاً من شعر غيره منقولاً بلفظه دونما تغيير، قال القزويني: «وربما سمى تضمين

20- الخصائص: 310/2.
21- دور الحرف في أداء معنى الجملة: 250.
22- ينظر نفسه: 250.
23- الكشاف: 717/2.
24- مغني اللبيب: 685/2.

البيت فما زاد استعانة، وتضمين المصراع فما دونه تارة إيداعاً، وتارة رفواً»[25] ومن تضمين البيت قول ابن التلميذ:

كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثاني لمسلم بن الوليد، ومن تضمين المصراع قول الحريري:

على أني سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا

المصراع الثاني للعرجي، وقيل لأمية بن أبي الصلت، وتمامه:

ليوم كريهة وسداد ثغر[26]

وأما الاقتباس: «فهو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب[27] حتى أنشد فأغرب، وقوله: أنا أنبئكم بتأويله[28]، وأميز صحيح القول من عليله»[29]. لكن ابن الأثير لم يفرق بين التضمين والاقتباس، وإنما قسّمه إلى تضمين كلي وجزئي شاملاً للقرآن والأخبار والأشعار[30] وفي كليهما يظهر أثر المعنى اللغوي للتضمين.

ومن تضمين المعنى أن يضمن معنى كلام منثور في شعر أو نثر ويصطلحون عليه بالعقد، وذلك نحو: قول أبي العتاهية:

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر

عقد قول علي ﷺ: «ما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة»[31].

25- الإيضاح في علوم البلاغة: 235.
26- ينظر نفسه: 234، 235.
27- اقتبس من قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: 77].
28- اقتبس من قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: 45].
29- الإيضاح: 232.
30- ينظر المثل السائر: 2/323- 326.
31- الإيضاح: 236.

ومن لطيفه ما يسمى بالإدماج وهو: «أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر ... كقول ابن نباتة:

ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل أودع الحلم عنده؟

فإنه ضمّن الغزل الفخر بكونه حليماً المكنى عنه بالاستفهام عن وجود خل صالح لأن يودعه حلمه، وضمّن الفخر بذلك بإخراج الاستفهام مخرج الإنكار بشكوى الزمان لتغير الإخوان حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن»[32]. وهذا ضرب من الإيجاز بديع لا أعلمه استقرئ في كتاب الله المعجز.

وعلى ذلك يمكن لنا القول إن التضمين عند البلاغيين ينقسم إلى قسمين: تضمين لفظي، وتضمين معنوي، وهذا الأخير لا يزال مغموراً محتاجاً لأن ينقر عنه ويبحث فيه.

ومما نحن بصدد إثباته في هذا البحث علاقة التضمين بالإيجاز البلاغي فقد ناقش البلاغيون التضمين بين الحقيقة والمجاز وعلى وفق القول بأن الأصل في الاستعمال للألفاظ كونها على حقيقتها، وأن المعاني المجازية توسع في الاستعمال متفرع عن الأصل، وأنه إما أن يراد المعنى الحقيقي أو المعنى المجازي لأنهما لا يجتمعان معاً خرج التفتازاني اجتماعهما معاً في المضمن على الحذف المستدل عليه بالقرائن، قال: «فإن قيل: الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؟، قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرنية اللفظية، فمعنى (يقلب كفيه على كذا): نادماً على كذا، ولا بد من اعتبار الحال، وإلا كان مجازاً محضاً لا تضميناً»[33].

أما السيوطي فقد جعل من اجتماع المعنيين معاً مجازاً، قال: «وإنما كان التضمين مجازاً لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، فالجمع بينهما مجاز»[34].

ولا تنافي بين احتمال الكلمة لمعنيين أو أكثر فعلاً كانت أو اسماً أو حرفاً وبين

32- الإيضاح بتصرف قليل: 2/1.

33- الأشباه و النظائر: 106/1، 107.

34- معترك الأقران في إعجاز القرآن: 263/2.

استعمالاتها فيما يسمى بالمعنى الحقيقي تارة والمعنى المجازي تارة أخرى، لأن القول بالأصالة مفترض، ولأن الاستعمال للواضع فإن استعمل اللفظ في تركيب أو سياق يحتمل معاني عدة في آن توسعاً في الدلالة فله ذلك، وليس لنا إلا أن نقره فيما يستعمل جوازاً، ولنا القياس عليه، وإن اختار بعض النحاة أن التضمين لا ينقاس[35]، بله أن يكون ضرباً من الإيجاز البليغ، فمن شأنهم كما قال الزمخشري: « أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمن »[36].

التضمين: بين إيجاز القصر وإيجاز الحذف

افترض البلاغيون أن تأدية المعنى المقصود بلفظ مساوٍ له. وهو المصطلح عندهم بالمساواة أصل يقاس عليه لمعرفة الإيجاز والإطناب، فإن نقصَ اللفظ عن ذلك مؤدياً كمال المعنى فهو الإيجاز، وما زاد عليه لفظاً لإفادة معان زائدة فهو الإطناب[37].

فالإيجاز أن تؤدي كمال المعنى المقصود بأقل عبارة، ومن أبوابه الحذف، والتعبير بجوامع الكلم، وعلى ذلك قسموه إلى قسمين: إيجاز حذف، وإيجاز قصر، وبعضهم يجعل للإيجاز فضل بلاغة ومزية على الإطناب لأن الاختصار: « هو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم »[38] غير أن لكل مقال مقالاً، والبليغ عند أهل البلاغة من نزَّل كلامه على ما يطابق مقتضى حال مخاطبه.

ومع الاختصار في الإيجاز فتح للنص ليحتمل أكثر من معنى، كقولهم في تعليل بعض إيجاز الحذف: لتذهب النفس فيه كل مذهب، أو ليحتمل كذا وكذا.

وإذا نظرنا إلى حقيقة التضمين لوجدناه يتضمن كليهما فهو جامع لإيجاز الحذف وإيجاز القصر معاً، فيه يتحقق الاختصار واتساع الدلالة ففي قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا ﴾ [الحج: 37] قال الزمخشري: « لتشكروا الله على هدايتكم لأعلام دينه ومناسك حجه بأن تكبروا، فاختصر الكلام بأن

35- ينظر الأشباه و النظائر: 109/1.
36- نفسه: 106/1.
37- ينظر مفتاح العلوم: 248.
38- الأشباه و النظائر: 37/1.

ضمن التكبير معنى الشكر، وعدى تعديته»[39].

فالقصر وهو تأدية المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة متحقق فيما ذكره الزمخشري إذ أدى ﴿لِتُكَبِّرُواْ﴾ مؤدى التكبير والشكر. والحذف على رأي التفتازاني للحال المستدل عليها بحرف التعدية وكأنه قيل لتكبروا الله شاكرين على هدايته إياكم. بل الأمر -إن شئت- أوسع من ذلك فالتكبير عبادة فكأنه قيل: لتعبدوا، والتعظيم كذلك بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: 32] فانفتح النص ليوحي بدلالات تقتضيها الملابسات المحيطة به.

ومما يؤكد ما ذكرناه من أن الكلمة قد تتضمن أكثر من معنيين اثنين قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ﴾ [المعارج: 1-2] وعنه قال الزمخشري: «ضمن ﴿سَأَلَ﴾ معنى: دعا كأنه قيل: دعا داع بعذاب واقع، من قولك، دعا بكذا، إذ استدعاه وطلبه ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ بِفَٰكِهَةٍ﴾ [ص: 51]، وعن قتادة: سأل سائل عن عذاب الله على من ينزل، وبمن يقع؟ فنزلت: و﴿سَأَلَ﴾ على هذا الوجه مضمن معنى: عنى واهتم»[40].

فعلى الوجه الأول زاد على معنى السؤال معنى الدعاء ملاحظاً سبب نزول الآية، وقد نزلت في النضر بن الحارث حيث قال: «اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك[41]، فدعا على نفسه وسأل العذاب فنزل ما سأل يوم بدر»[42]. وعلى الوجه الثاني زاد على معنى السؤال معنى العناية والاهتمام والظاهر أنهما مترادفان غير أن في الاهتمام زيادة في العناية وشدة حرص تورث هماً، فكأنه يساوي العناية الشديدة.

لكن ما الذي دعا الزمخشري إلى القول بالتضمين، فلم لم يكتف بمعنى السؤال الظاهر من لفظ الفعل؟.

إن الفعل (سأل) في معنى السؤال الذي هو طلب معرفة حقيقة الشيء لا يتعدى بحرف الباء بل بحرف الجر (عن) في نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ ﴾

39- الكشاف: 159/3.

40- نفسه: 608/4.

41- وهو ما حكاه الله تعالى في قوله: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: 32].

42- أسباب النزول: 337.

[النازعات: 42] إلا عند الكوفيين فإن الباء عندهم تكون بمعنى (عن) بعد السؤال[43] في نحو هذه الآية، وآية الفرقان: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: 59] مع تطرق الاحتمال في هذه الآية الأخيرة إلى التقديم والتأخير مراعاة للفاصلة أو الاختصاص بأن يجعل الجار والمجرور صلة لـ ﴿خَبِيرًا﴾[44] فإذا عدى بالباء تضمن معنى الاهتمام والعناية والاشتغال أو غيرها من المعاني، وليس ذلك خارجاً عن حدود الاستعمال بل لاختلاف مطالب السياقات المتباينة توسعاً لا تأويلاً للرد إلى أصول القواعد، وذلك ما قرره الزمخشري في آية الفرقان قال: «والباء في (به) صلة (سل) كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: 1] كما تكون (عن) صلته في نحو قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: 8] فسأله به كقوله اهتم به واعتنى به واشتغل به، وسأل عنه كقولك: بحث عنه وفتش عنه ونقّر عنه»[45].

فهو قد أقر ورود الأمرين معاً التعدي بالباء وبـ (عن) وتغير المعنى مع كل منهما، ولم يشر إطلاقاً إلى أنه لا بد من تأويل المعدي بالباء لمخالفته للاستعمال من أجل أن بعض النحاة قد قرروا أن الأصل تعدى الفعل (سأل) بـ (عن)!.

وحتى لو سلمنا بقول من قال إن التضمين ما هو إلا وسيلة من وسائل النحاة لتأويل النصوص لتتماشى مع ما قرروه من أصول لقواعد الاستعمال، وافترضنا أنهم استقرؤوا شعر العرب ونثرهم جميعاً فإن ما تميز به نظم القرآن الكريم هو تطوير لاستعمال العربية وكفى بالعدول عن الأصل دليلاً منبهاً بالمخالفة للمعهود لافتاً السمع والعقل إلى حكمة بالغة، أو داعياً إلى مزيد تدبر وتأمل، أو فاتحاً النص في إيجاز بلاغي بديع.

وأما القول بإنابة الحروف فهو أيضاً تأويل ساذج يقف عند وصف المستعمل ولا يعدوه، وقصر التضمين على أنه وسيلة من وسائل التأويل «يستعملها النحوي ليحل إشكال الأصل»[46]، ثم إنكار ما فيه من اختصار مغالطة لواقع لغوي موصوف بغض النظر عن نقدنا لمناهج بعض النحاة في التحليل والتقعيد، وكذلك من نفى علاقته

43- ينظر الجنى الداني: 42.
44- ينظر الكشاف: 289/3.
45- نفسه: 289/3.
46- الأصول: 145.

بالإيجاز البلاغي فقال: «المتتبع لأمثلة التضمين في القرآن الكريم والتراث الأدبي قديمه وحديثه بأجناسه المختلفة سيجد أن قضية الإيجاز التي ألصقت بالتضمين وجعلت غرضه الأساس لا علاقة لها في الواقع به، وإنما الغرض الأساسي من وجود هذه الظاهرة هو محاولة تأويل هذه التراكيب اللغوية التي يرى النحويون أنها متعارضة مع القواعد اللغوية، وردها إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل أو الحرف المساق في التركيب»(47).

فقد جزم بعدم علاقته بالإيجاز وقصر وجوده وغرضه على التأويل على أنه يقرر بعد ذلك أن التركيب في النص القرآني: «يراعي عدة أشياء أهمها: الإيجاز، وانتقاء الألفاظ التي تؤدي دلالات معينة، والسمو بها إلى أعلى مراتب البلاغة بعيداً عن الألفاظ والأساليب البسيطة المتداولة»(48)!.

وما ذلك إلا لغلبة فكرة نقد العقل المعياري للنحاة الأوائل عليه، وأعود إلى قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ [المعارج: 1] رداً على منكري إيجاز التضمين فأقول: إن معنى السؤال ظاهر من لفظ الفعل، ومعنى الدعاء مستمد من دلالة سبب النزول، وهذان معنيان فهل تقتصر دلالة التركيب عليهما؟.

أزعم أنه يحتمل أكثر من ذلك مفتوحاً بهذه الباء إلى معان عدة يعضدها سبب النزول وما سيق النص من أجله فالنضر بن الحارث لم يسأل داعياً بالعذاب لإيمانه أو رجائه بوقوعه لكنه مكذب بوقوعه وفعل التكذيب قد يتعدى بالباء، قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام: 66] ويتضمن تكذيبه الاستهزاء فهو مدمج فيه، وفعله قد يتعدى بالباء لأنه يطلبه سخرية بالنبي ﷺ وتعجيزاً له ﴿فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: 10] ويتمادى في تكذيبه واستهزائه مستعجلاً وقوع العذاب، وفعل الاستعجال قد يتعدى بالباء كذلك: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [العنكبوت: 54].

فكأنه قد قيل: سأل مكذباً مستهزئاً داعياً باستعجال وقوع العذاب، فهذه خمسة معان لا ينفيها ما سيق التركيب لبيانه بأوجز عبارة، فأبلغ الكلام كما يقول البلاغيون: ما تعددت وجوه إفادته.

47- دور الحرف في أداء معنى الجملة: 261، 262.
48- نفسه: 326.

ثانياً: التضمين بين الوصفية والمعيارية

غلبت فكرة نقد العقل المعياري لنحاتنا الأوائل عند بعض علماء اللغة المحدثين فطغت لتنكر غاية التقعيد، وما فيه من فضائل وإن تعسف من تعسف من أوائل النحاة المقعدين، فرأى رواد المروجين للمنهج الوصفي وقد استدلوا بآثار وجدوها تحكي اجتهادات خاطئة أو متحكمة ليعيبوا بها منهج الأولين، أو لتكون مدخلاً لإعادة النظر في امتداده عند المقلدين، فرأوا أنهم قد جمعوا أخلاطاً من لغات قبائل متباينة في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، لم يراعوا فيها تطور أطوارها الزمنية ولا اختلافات مكوناتها وبيآتها المكانية.

فعصر الاستشهاد عندهم يمتد من نقطة مجهولة قد تكون من أب البشر إلى قرن ونصف في كنف الإسلام مقصوراً على قبائل دون أخرى إن اتفقت زماناً تغايرت مكاناً واختلفت بيئة وعيشاً بين بداوة وحضارة، مما أدى إلى ابتداع منهج يحاول التقعيد لأمشاج ملفقة وأخلاط يصعب بينها التوفيق[49]، وأن الأولى بالدراسات اللغوية الحديثة للعربية أن تقتصر على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف إذ يمثلان مرحلة معينة من تطور اللغة[50].

فلسانهما لسان الفصحى، أي الأدبية المشتركة التي تكونت وشاعت بفعل العرف الذي فرضته الصلات الاجتماعية والتجارية والدينية بين العرب[51] لسان له مستواه الصوابي كما هو حال اللهجات[52]، فكأن القرآن والحديث « يمثلان لهجة بعينها من لهجات العربية »[53].

وفي جمعهم بين القرآن والحديث مع اختلاف أسلوبيهما نظر، ولا نسلم كذلك بفرض الأدبية المشتركة لساناً للقرآن ولا للحديث لوجود اختلاف اللغات في المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي بين قراءات القرآن وروايات الحديث، فلا يخرجنا

49- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 12، والمستوى اللغوي للفصحى واللهجات: 11، 12.
50- ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية: 80.
51- ينظر نفسه: 64، ودراسات في فقه اللغة: 60.
52- ينظر الأصول: 98.
53- اللغة بين المعيارية والوصفية: 80.

ذلك عن اتباع منهج أوائل النحاة للتوفيق بينهما[54]، فقد انصهرت لهجات العرب في القراءات القرآنية، ولم يعد إلى فصلها لدراسة كل منها على حدة من سبيل، ولا يخلو الحديث من آثار لهجات قبائل شمال الجزيرة وجنوبها على ما بينهما من بون خلافاً لمن «يلتمس إجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضرية وقوانينها»[55] وكيف باختلاف لهجات قبائل كل منها؟

إذاً نحن أمام واقع لغوي مختلط الأمشاج كما قالوا، حتى لو اقتصرنا على دراسة العربية من خلال القرآن الكريم فقط واتخذناه مستوى صوابياً للفصحى، مما يضطرنا لانتهاج ذات مناهج الأولين، فما يسميه القادح تلفيقاً قد يكون للمادح عين الحكمة.

فأي بأس إذ كانت الغاية هي تقعيد القواعد في جعلهم غالب الاستعمال أصلاً عليه يقاس وإليه يرد، وأولوا ما خالفه تأويلاً مقبولاً لاسيما إذا أشاروا إلى تطور الاستعمال ولمحوا مطالب اختلاف السياقات!

وأي بأس في تأصيلهم أن الألفاظ تُقَرُّ «على أوضاعها الأول ما لم يدع داعٍ إلى الترك أو التحول»[56] فيما يعرف أول استعماله، فإذا دعا الداعي فلا إشكال حينئذٍ من ضرورة لوزن شعري أو مراعاة لقافية أو فاصلة أو عدولاً لغرض بلاغي كالتنبيه مثلاً أو دلالي لإفادة معنى!.

وعلى ذلك تعميم الحكم على النحاة بالتعسف في التأويل لإخضاع النصوص لقواعدهم لا يستقيم وإن تحقق وقوعه من بعضهم في بعض القضايا اللغوية، ومنهجهم المعياري حكمته غاية، وفرضه واقع لغوي (موصوف)، ولا نملك نحن إلا أن نتأسى به إذا اتفقنا غاية لأن الدواعي واحدة، وإشكالات النصوص المدروسة مازالت قائمة غير أن لنا الخيار في نبذ ما لا فائدة منه ترتجى.

وأما ما يتعلق بالتضمين بين المعيارية والوصفية فسأتناوله وقد خرجت مما أخذ على النحويين من خلطهم بين لغة الشعر ولغة النثر، ومن اختلاط اختلاف اللغات في أضيق دائرة لأن مدار هذه الدراسة هو القرآن الكريم على ضوء تفسير نحوي بياني لا

54- ينظر الوقف وظاهرة الإعراب: 10، 11.

55- مقدمة ابن خلدون: 345.

56- الخصائص: 2/457.

يتهم بضيق أفق في عربية ولا طريقة تفكير، ولكن لا بأس أن أعرج على بعض ما كتب في التضمين بين النص القرآني والنص الشعري في كتاب قيم لأستاذ كريم هو: دور الحرف في أداء معنى الجملة، ولا ضير إن اختلفت النتائج لاختلاف التأصيل، فالرأي يقدح الرأي، و الفكرة تنقدح بالفكرة.

التضمين بين النص القرآني والنص الشعري

خلص صاحب دور الحرف في خاتمة دراسته إلى أن أغلب ما وضع تحت مصطلح التضمين في منظوم العرب يخضع للضرورة الشعرية[57]، وضرب لذلك أمثلة بشواهد شعرية خرج بعضها على ذلك، وقد يحتمل بعضها غير ما يقول ولا غرو إذ هو أصل أن التضمين ما هو إلا وسيلة من وسائل التأويل يستعملها النحوي لحل إشكال الأصل[58]، وتبني وجهة نظر الكوفيين بإنابة الحروف بعضها عن بعض غير مضطرين إلى تأويل، وكأن من أول ما جاء في القرآن الكريم عنده مفتئت على كتاب الله المعجز[59]، ولا نتفق معه على ذلك غير أننا نتفق على ما قرره من أن «استعمال أحرف التعدية مع الفعل غير مقتصر على حرف معين، وإنما يتحدد المعدى للفعل من خلال السياق بما يؤديه من معنى يتفق مع حرف محدد، وليس الكلمات المفردة»[60].

فأما التأويل فقد علمنا أن ما فرضه هو الواقع اللغوي وأن ما كان منه مقبولاً فلا بأس بالقول به، وصاحب دور الحرف استعمله هو أيضاً في جعله أغلب ما جاء من التضمين في شعر العرب على ضرورة الوزن وإن احتج بها على إنكاره.

وعلى مفهوم ابن جنى كل ما جاء منه محمول على المعنى أو الحذف، والحمل على المعنى «قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً»[61]. قال «ومنه باب من هذه اللغة واسع طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به»[62] نبه عليه النحاة واستحسنوه بل أثر حتى عن الإعراب الغفل فعن أبي

57- ينظر دور الحرف: 349.
58- ينظر نفسه: 261، 262.
59- ينظر نفسه: 267.
60- نفسه: 348.
61- الخصائص: 411/2.
62- نفسه: 435/2.

عمرو البصري «أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟»(63).

فهو إذاً من خصائص هذه اللغة وإن راعى فيه المتأول الأصل الذي يحمل عليه، لكنه لا يراعي تغير المعنى لتباين السياق وصاحب دور الحرف نفسه يثبت كثرة الاستعمال أصلاً قال عن الفعل (أوحى) أنه استعمل «متعدياً بحرف الجر (إلى) وحرف الجر (اللام) وقد جاء متعدياً بالحرف (إلى) في القرآن الكريم في خمسة وستين موضعاً مما يجعل تعديته به (أصلاً) لا مجال للشك به»(64).

وأما القول بالإنابة على رأي الكوفيين فهو كذلك ضرب من التأويل لأن ما ناب قد ناب عن أصل. والأولى أن ينسب القول بمراعاة مطالب السياق للقائل بالتضمين على مفهوم إرادة أكثر من معنى لأنه يلاحظ المضمن والضميمة معاً، ويستدل به على تغاير المعنى، وهو اللائق بحمل أفصح الكلام عليه فهو تفنن في الاستعمال يولد أسلوباً جديداً يراعي الأصل والعدول عنه ودلالات التركيب في كل سياق، واستصحابهم الأصل مبين لهذا التطور توسعاً في الاستعمال.

وقد ضرب الباحث استعمال الفعل (شرب) مثلاً على ما وافق شروط النحاة فيما يستشهد به فنقل ستة نصوص شعرية على استعماله متعدياً بالباء وآيتين قرآنيتين بعد أن قرر أن النحاة «ينصون على أن علاقة هذا الفعل بمفعوله تقف عند التعدية المباشرة أو بحرف الجر (من) فقط لا تتجاوزه إلى غيره من وسائل التعدية الحرفية إلا إذا ضمن معنى فعل آخر، وكأنهم يقررون أن هذا الفعل لم يستعمل إلا وفق الوسيلتين السابقتين»(65).

ولم ينكر القوم صحة تعدي الفعل بالباء استعمالاً ولا نصوا صريحاً على ذلك، و إنما نقل عنهم الخلاف في نسبة معنى التبعيض للباء، فقال به «الأصمعي، والفارسي في التذكرة، ونقل عن الكوفيين، والقتبي، وابن مالك، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: 6] أي منها، وقول الشاعر:

63- الخصائص: 249/2.

64- دور الحرف: 281.

65- نفسه: 264.

شـربن بمـاء البحـر ثـم ترفعـت متـى لجـج خضـر لهـن نئـيج

وبقول الآخر:

فلثمـت فاهـا آخـذا بقرونهـا شرب النزيف ببرد ماء الحشرج»[66]

وأنكر ابن جنى ورودها للتبعيض، فقال إن «ما يحكيه أصحاب الشافعي –رحمه الله– عنه من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت»[67]، وفي إنكاره غرابة من جهة أنه منقول عن شيخه أبي علي الفارسي، وهو ممن يقدم أقواله، وعلى كل فقد بنى حكمه على ما وصل إليه من علمه من عدم ثبوت هذا المعنى لها عنده.

ومن أنكر ذلك تأوله على التضمين قال المرادي: «وتأولوا ما استدل به مثبتو ذلك على التضمين، قال ابن مالك والأجود تضمين (شربن) معنى (روين)»[68] ويلاحظ أن ابن مالك أقر ثبوت معنى التبعيض للباء لكنه رجح حمله في البيت على التضمين ليس لأنه غير مستعمل ولا لأنه يقعد لعدم تعدي هذا الفعل بالباء، ولكننا نقر أن بعض نحاة البصرة يبقون الحرف على موضوعه الأول ويؤولون ما أتى على خلافه بالتضمين أو الشذوذ لما لا يحتمل التضمين[69]، ونعود إلى الشواهد الشعرية التي ساقها صاحب دور الحرف وأولها قول عنترة:

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر من حياض الديلم

والوصف لسحائب كثيرة الجود، وقد قال في ذات القصيدة:

جاءت على كل عين ثرّة فتركن كل حديقة كالدرهم

سحّا وتسكابا فكل عشية يجري عليها الماء لم يتصرم

ولو شاء لقال: روت بماء الدحرضين، لكن لما جعل للسحائب عيوناً دامعة

66– الجني الداني: 43، 44، وينظر المغني: 105/1.

67– سر صناعة الأعراب: 139/1.

68– الجني الداني: 44.

69– ينظر نفسه: 46.

ناسبتها الصورة الحسية للشرب، لو شربت قليلاً لما بكت كثيراً، ولما ازورت تنوء بثقل حملها. فيستدعي فعل الشرب الصورة، والباء الري والامتلاء في أوجز عبارة، والنص الذي هو وسيلتنا إلى معرفة ما يعنيه عنترة يحتمل ما قلناه وذلك أولى من القول أنه أراد بعض الماء والباء للتبعيض أو أنه اضطر ولو أتى بمن لانكسر الوزن أو أنه فقط يريد معنى الري فحمل على المعنى.

ونحوه يقال في (شربن بماء البحر) لأن الشاعر لا يقصد مجرد الإخبار بشربها بعض الماء فقط وإنما أنها ممتلئة به أيضاً لأن من يشرب قد لا يروي وقد لا يكون ريه عن طريق الشرب غير أن اختلاف رواية البيت بفعل الري يضعف الاستدلال به على التبعيض[70].

ونظيره اختلاف الرواية في قول النابغة: شربت بها والديك يدعو صباحه، فقد روى: تمزرتها والديك. كما نقل صاحب دور الحرف نفسه[71].

وأما ما ساقه من قول القائل[72]:

فلثمت فاها آخذا بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

فالاستشهاد بالباء في (بقرونها)، أما الثانية فمحمولة على وجه أقوى، إذ يحتمل أن يكون معنى (النزيف) الخمر ذاتها أو السكران[73]، فإن كان السكران فالمعنى لا يؤيده لأنه لا يريد مثل شرب السكران بعض الماء البارد، أو شربه الماء، وإنما مثل شرب الخمر الممزوج بالماء البارد، لأنهم يشبهون الريق بالخمر كقول ابن أبي ربيعة:

كأن فاها بعدما رقدت يجري عليه سلافة الخمر

واضطرب السيوطي في شرح الشاهد فحمله أولاً على معنى الخمر ثم وجهه على معنى السكران قال: «النزيف ... فعيل بمعنى مفعول، أي منزوف ماؤه وأراد به (المنزوف من الخمر، نزف من إنائه ومزج بالماء البارد). وقوله (شرب النزيف)

70- ينظر شرح شواهد المغني: 319، 320، ودور الحرف: 265.

71- ينظر نفسه: 265.

72- نسب البيت لجميل وابن أبي ربيعة و لعبيد بن أوس الطائي، ينظر شرح شواهد المغني: 320/1.

73- ينظر مقاييس اللغة: 544/2.

بالنصب صفة لمصدر محذوف تقديره: فلثمت فاها ومصصت ريقها وشربتها شرباً مثل شرب النزيف ببرد ماء الحشرج، فـ (شرب) مصدر مضافاً إلى فاعله، و(برد) مفعول والباء فيه زائدة»[74]!.

ولو حمله على معنى العطشان الذي انقطع ماؤه لكان لطيفاً لما فيه من بيان شدة اللهفة لكن معنى الاستمتاع والتلذذ يناسب لذة التقبيل.

وأما قول عمرو بن معد يكرب:

ومن يشرب بماء الجوف يعذر على ما كان من حمق الفؤاد

فيحتمل تبعيض الباء، وتضمين الفعل معنى الري، ويؤيد الأول المبالغة في الذم لأن قليله إذا كان يورث الحمق فكيف بكثيره! ويرجح الثاني أن مراده النشأة في المكان والعيش فيه لا مجرد الشرب منه لأنه كالذي يغذيه فيتكون منه، وعلى كل حمله على الضرورة لا موجب له لأن له أن يقول: ومن يشرب مياه الجوف يعذر فلا يكسر، وبذلك تثبت تعدية الفعل بالباء كما قرره صاحب الحرف، وإنما يختلف فيها يريده الشاعر من معنى ومثله:

بعيني أن أرى من مكانه ذرا عقدات الأبرق المتقاود

وأن أرد الماء الذي شربت به سليمي وقد حل السرى كل واجد

فيحتمل التبعيض ويحتمل أن الضمير يعود على المكان فحذف المضاف أي مكان الماء لأنه يريد رؤية مكان إقامتها وإنما ذكر الماء لأنه ملتقى العشاق، غير أن الأول أظهر.

وأما قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: 6] فشأنه مختلف لاختلاف النظم والناظم، ولو شاء الله تعالى أن يقول: يشرب منها، لقاله.

وقد ورد الفعل (شرب) متعدياً بـ (من) خمس مرات ومتعدياً بالباء مرتين في القرآن الكريم[75] وعلى وفق قانون أن الكثرة في الاستعمال أصل، قد يسأل: لم عدل إلى الباء؟

74- شرح شواهد المغني: 323/1، 324.

75- ينظر دور الحرف: 265.

فإما أن نقول مقالة الكوفيين التي يصفها ابن جنى بأنها ساذجة وأما أن نلتمس دلالة لهذا العدول. قال ابن جنى في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه»[76] ثم ضرب أمثلة لما يدعي فيه ذلك ثم قال: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»[77].

ثم حمل بعض ما جاء منه على المعنى، وبعضه على حذف المضاف أو الحال، وأحسب أن ما قاله من أن النيابة لا تكون فقط لمجرد ثبوت الاستعمال لكنها قد تختلف باختلاف الدواعي هو الأولى بحمل ما جاء منه في كتاب الله الكريم عليه، فما الداعي إليه في الآية الكريمة؟

قال الزمخشري: «فإن قلت: لم وصل فعل الشرب بحرف الابتداء أولاً[78] وبحرف الإلصاق آخراً؟ قلت: لأن الكأس مبدأ شرابهم وأول غايته، وأما العين فبها يمزجون شرابهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر كما تقول: شربت الماء بالعسل»[79].

فإذا كانت العين بدلاً من الكأس فإن معنى التبعيض مستفاد من (من) الأولى مع دلالتها على الابتداء، وإن جعلت (عينا) مفعولاً على الاختصاص فلك أن تقول أنه غاير بالباء تحاشياً للتكرار، غير أن ملاحظة فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى معاً أولى من ملاحظة فصاحة اللفظ فقط، وهو ما مال إليه العكبري فرجحه قال: «الباء زائدة، وقيل هي بمعنى (من) وقيل هي حال، أي يشرب ممزوجاً بها، والأولى أن يكون محمولاً على المعنى والمعنى يلتذ بها»[80]، وصرح أبو حيان بلفظ التضمين قال: «أو ضمن معنى يروي فعدى بالباء»[81].

76- الخصائص: 306/2.

77- نفسه: 308/2.

78- يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ كَافُورًا﴾ [الإنسان: 5].

79- الكشاف: 668/4.

80- التبيان في إعراب القرآن: 276/2.

81- البحر المحيط: 387/8.

وأنا أزعم أنها أوسع دلالة لتشمل المزج والري واللذة فتتضمن معنى التلذذ مصداقاً لقوله تعالى في خمر الجنة أنها: ﴿ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ ﴾ [الصافات: 46] ومعنى التنعم لأن ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: 13] ومعنى الري لأنك إذا سكنت الجنة فـ: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا ﴾ [طه: 119] وكذلك القول في آية المطففين: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: 28] فليس الشرب وحده هو نعيم الأبرار المقربين.

ثالثاً: التضمين بين أصل الاستعمال وما تطوَّر عنه

لم يغفل الزمخشري ما يعرف بأصل الاستعمال ولا ما ورد على غير الأصل لمطلب سياقي أو تطوراً اتساعاً في الاستعمال، فأحياناً يشير إلى الأصل ثم التوسع فيه، وأحياناً يرجح بناء على كثرة الاستعمال فقال في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: 118] إنه: «يقال: ألا في الأمر يألو إذا قصر فيه، ثم استعمل معدى إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً على التضمين، والمعنى: لا أمنعك نصحاً ولا أنقصه»[82]. فأثبت الاستعمالين، الأصل وما تطور عنه، وخرج المتطور على التضمين محتملاً معنى المنع والتقصير معاً.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 151] ذكر أن الفعل (تَعَالَ) يستعمل في معنى خاص ثم تطور استعماله فصار عاماً «وأصله أن يقوله من كان في مكان عالٍ لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ»[83].

وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن ﴾ [الأعراف: 17] كعادته طرح الزمخشري سؤالاً عما يريد بيانه، قال: «فإن قلت كيف قيل ﴿مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بحرف الابتداء و﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن ﴾ بحرف المجاوزة؟»[84] ثم أجاب عنه بقوله: «فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله، قلنا: معنى على يمينه أنه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه، ومعنى عن يمينه أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عنه غير ملاصق له، ثم كثر استعماله حتى استعمل في المتجافي وغيره كما

82- الكشاف: 406/1.
83- نفسه: 78/2.
84- نفسه: 93/2.

ذكرنا في (تعال)»[85].

فقد أثبت اختلاف المعاني باختلاف الحروف أصلاً ثم تطرق إلى توسعهم في الاستعمال وتطوره إلى إفادة معنى واحد على اختلافها، وربما رجّح بناءً على ما شاع استعماله واشتهر لا يعدل عنه إلى التضمين أو الحمل على المعنى مع احتماله، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 178] إن الفعل (عفا) يتعدى بـ (عن) إلى الجاني وإلى الذنب، فإذا تعدى إلى الذنب والجاني معاً قيل: عفون لفلان عما جنى، كما تقول: غفرت له ذنبه، وتجاوزت له عنه[86].

ثم تساءل: لِمَ لَمْ يفسر الفعل على معنى الترك فيتعدى إلى مفعولين؟ وردّه بعدم ثبوته في الاستعمال، كما ردّ احتماله معنى المحو والإزالة بعدم مناسبته للسياق وبمخالفته للمشهور في الاستعمال الشرعي واللغوي قال: «فإن قلت: فقد ثبت قولهم عفا أثره إذا محاه وأزاله، فهلا جعلت معناه: فمن محى له من أخيه شيء؟ قلت: عبارة قلقة في مكانها، والعفو في باب الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال الناس، فلا يعدل عنها إلى أخرى قلقة نابية عن مكانها»[87].

ولو حمله على التضمين فجعل معناه: «فمن غفر له من أخيه شيء عافياً عنه لما أبعد، لأن في العفو معان لا تكون في الغفران ففي الغفر ستر[88] وفي العفو مبالغة في الترك حتى لا يكاد يظهرً له أثر مع زيادة معنى التفضل»[89].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: 115] قال الزمخشري: «إن قلت: لم عدى لمفعولين و (شكر) و (كفر) لا يتعديان إلا إلى مفعول واحد، تقول: شكراً لنعمة وكفرها؟ قلت: ضمن معنى الحرمان فكأن قيل: فلن تحرموه، بمعنى فلن تحرموا جزاؤه»[90].

فلم يَعْدُ في هذه الآية أصل القاعدة لما قرر أن (كفر) لا يتعدى إلا إلى مفعول

85- الكشاف: 93/2.
86- نفسه: 221/1.
87- نفسه: 221/1، 222.
88- ينظر مقاييس اللغة: 299/2.
89- ينظر نفسه: 132/2- 135.
90- الكشاف: 403/1.

واحد، وعد تعديه إلى الاثنين خروجاً عن مقتضى الأصل فأوله بتضمينه فعل الحرمان، مع أنه نقل في الأساس تعديته إلى اثنين بنفسه نحو: « كافرني حقي »[91]، لكن استعماله في هذه الآية هكذا مخالف لغالب استعمال القرآن الكريم فأكثره يتعدى إلى واحد بالباء إذا كان في معناه الديني الذي هو نقيض الإيمان[92]، وقد يتعدى بنفسه نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ كَفَرُواْ﴾ [هود: 68].

ولما كان لفظ الكفر قد تطور مدلوله من التغطية إلى الجحود والتكذيب والغمط ونحوها فإن استعماله كذلك له دلالة يقتضيها السياق تجمع بين معنى الكفر والحرمان، فكأنه قيل: نحن مقرون بحقكم ولن نحرمكم إياه ظلماً أو جحوداً غير معترفين به، وذلك آكد من نفي نكران لا إقرار فيه بحق، لأن مدعي الحق ولا حق له قد يظنه له مستحقاً، وقد يمنع صاحب الحق حقه ظناً من المانع أنه لا يستحقه.

فإن قيل لمَ لمْ يستعمل تظلموه أو تجحدوه ونحوها؟ أجيب: أن لفظ الكفر في الاستعمال القرآني يشمل كل أنواعه نحو كفر الجحود والاستكبار والتكذيب فأطلق زيادة في تطمين قلوبهم لأن الآيات نزلت في قوم آمنوا من اليهود فوصفهم أحبارهم بأنهم من شرارهم وأنهم خانوا دينهم[93]، ولمشاكلة ما قبله وما بعده لأن السياق فيمن كفروا من أهل الكتاب والمشركين.

وفي قوله -تبارك اسمه-: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ﴾ [الشعراء: 221] قال الزمخشري: « فإن قلت كيف دخل حرف على (من) المتضمنة معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعلى زيد مررت، ولا تقول: على أزيد مررت؟ قلت ليس معنى التضمن أن الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف، وإنما معناه أن الأصل: أمن، فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من (هل) والأصل: أهَل، قال:

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فإذا أدخلت حرف الجر على (من) فقدر الهمزة قبل الجر في ضميرك كأنك

91- أساس البلاغة: 547.

92- ينظر دور الحروف: 329.

93- ينظر أسباب النزول: 87، 88.

تقول: أعلى من تنزل الشياطين؟ كقولك: أعلى زيد مررت»[94].

فالزمخشري هنا يتكلم بعقل النحوي راعى الأصل في أن الاستفهام له صدر الكلام، واستشهد من اللغة بما يفيد أصالة ذلك، وقرر تطور الاستعمال إلى حذفه، فقدر وجود الهمزة في الصدر على الأصل ونفى ازدواج دلالة التضمين إذا اختلفت الأجناس فقعّد قاعدة، لكن كل ما أورده على ما فيه من الفوائد مبني على أن صدارة الكلام تبدأ من (على من) وليس كذلك، لأنه أغفل ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ﴾ وهي أول المقول، وتصدر فيها حرف الاستفهام، أو كأنه يشير إلى أن الوقف على ﴿أُنَبِّئُكُمۡ﴾ على الاستئناف البياني لتتشوق أنفسهم إلى معرفة فحوى النبأ لفتاً لأسماعهم، فكأنهم سألوا: بمه؟ فكرر الاستفهام زيادة في الاستثارة، لأن معرفة الكهان لبعض الغيب النسبي أمر مستغرب يثير التساؤل، ولأنهم رموا رسول الله ﷺ بالكهانة فاحتاج لأن يطنب بالتكرار مؤكداً السؤال لينتبهوا إلى ما بعده من جواب. واستحب إذا سكت سكتة لطيفة على ﴿أُنَبِّئُكُمۡ﴾ أن تنغم ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ﴾ بنغمة تظهر الاستفهام.

وفي قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد: 1] قال الزمخشري: «قد عدى هذا الفعل باللام تارة وبنفسه أخرى في قوله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: 9] وأصله التعدي بنفسه لأن معنى سبحته، بعدته عن السوء، فتقول من سبح إذا ذهب وبعد، فاللام لا تخلو إما أن تكون مثل اللام في نصحته ونصحت له، وإما أن يراد يسبح الله أحدث التسبيح لأجل الله ووجهه خالصاً»[95]، فأثبت ورود الاستعمالين معاً، ورجح أن يكون الأصل تعدى الفعل بنفسه، وعلله بالتطور الاستعمالي ثم وجه المستعمل باللام على وجهين يحتملهما النص، وفي ذلك مراعاة لما يتطلبه السياق فأشار بتشبيهها بـ(نصحت له) إلى ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَأَنصَحُ ﴾ [الأعراف: 62] قال: «وفي زيادة اللام مبالغة ودلالة على إمحاض النصيحة، وأنها وقعت خالصة للمنصوح له مقصوداً عما جانبه لا غير»[96].

وهو الأولى بحمل الآية عليه لأن التسبيح المقصود تسبيح الجبر ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: 44] فهو مختص بالله وحده، واللام تفيد التعليل والاختصاص

94- الكشاف: 342/3، 343.

95- نفسه: 472/4.

96- نفسه: 115/2.

(وهو أصل معانيها) عنده لم يذكر في مفصله غيره[97]. وفي ذلك ما يدل على أنه لا يجعل من التضمين وسيلة للرد إلى الأصل ولو قال: إن الفعل (سبح) لتعديه باللام مضمن معنى الاختصاص والخلوص لما زاد عن إصابته عين الحقيقة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: 17]، قال الزمخشري: «الأصل نسلكه في عذابه كقوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي﴾ [المدثر: 42] فعدى إلى مفعولين إما بحذف الجار وإيصال الفعل كقوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155] وإما بتضمينه بمعنى ندخله»[98]. فاعتمد الأصل بتعديه الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر (في) واستشهد له باستعمال القرآن وعلل تعديته بنفسه بوجهين أحدهما التضمين دونما ترجيح إلا أن تقديمه وجه حذف حر الجر يشير إلى أولويته عنده.

ولقائل أن يقول إن (سلك) يتعدى إلى مفعولين بنفسه والشاهد هذه الآية، لكن القول بالعدول عن الأصل باب أصيل من أبواب العربية يزعم أنه لا يكون إلا لنكتة خفية المسلك أو مطلب من مطالب السياق أو داع من الدواعي كمراعاة الفاصلة فلو قيل في الآية: إنه عدول لأجل مراعاة الفاصلة لكفى ووسيلته حذف الجار أو الحمل على المعنى، إذا ما لاحظنا السياق علمنا أن المراد بالعذاب الطريق فكأنه قيل: يسلكه طريقاً يعذب فيه عذاباً شاقاً ولذلك وصفه بالصعود، ولو قال طريقاً لأشعر بأنها ممهدة سهلة لينة[99]، ولأن إنفاذهم في الطريق المتصعد ذي العقبات هو العذاب فالأولى أن يضمن الفعل معنى (يعذب) فيدل على الإنفاذ والعذاب معاً.

والشاهد أن الزمخشري في تناوله للتضمين لا يجزم به في كل حال محتملاً بل أورده ها هنا من ضمن تخريجاته لمخالفة أصل الاستعمال وجعله في ذيل قائمة الجوازات.

الخاتمة

بعد هذه القراءة المحققة المقتضبة للتضمين في كشاف الزمخشري وعلاقته بالإيجاز البلاغي وإيحاءاته الدلالية في النص القرآني خلصت هذه الدراسة على إيجازها

97- ينظر الجني الداني: 96، والمفصل في صنعة الإعراب: 382.
98- الكشاف: 629/4.
99- ينظر مقاييس اللغة: 92/2، وأساس البلاغة: 389.

إلى نتائج أهمها:

1. أن الفرق ظاهر بين مفهوم ابن جنى و الزمخشري لتعريف التضمين فشتان بين التوسع حملاً على المعنى في استعمال الأفعال وضمائمها، وبين سعة دلالات تلك الأفعال أو غيرها لتدل على معنيين اثنين في آن أو يزيد.
2. أنه لا بد من إضافة (أو أكثر) إلى تعريف ابن هشام للتضمين النحوي لدلالة الكلمة المضمنة على أكثر من معنيين أحياناً.
3. أن التضمين عند البلاغيين لفظي ومعنوي، ومن المعنوي الحل والعقد والإدماج، وهذا الأخير ضرب من ضروب الإيجاز البلاغي لا يزال في حاجة إلى درس في كتاب الله الكريم.
4. أن قصر التضمين على أنه وسيلة من وسائل التأويل النحوي ونفي علاقته بالإيجاز البلاغي مغالطة للواقع اللغوي، فلا يستقيم ما في ذلك من تعميم.
5. أن غلبة فكرة نقد العقل المعياري لأوائل النحاة قد تدفع بنا إلى عدم الموضوعية في نقد فكرهم اللغوي مما يؤثر سلباً على تقدير قيمته ثم على الإفادة منه.
6. أن الإشكالات التي أثيرت حول منهج النحاة الأوائل من حيث عدم مراعاتهم لاختلاف المستويات الصوابية للغات مازالت قائمة حتى لو اقتصرنا في دراساتنا للعربية على القرآن الكريم والحديث و النبوي فقط، مما يضطرنا إلى اتباع ذات المنهج التوفيقي الذي استخدموه، ولا ضير إذا راعينا صحة الأصول التي يرتكز عليها.

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. أساس البلاغة، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، دار الفكر، بيروت، 2000م.
3. أسباب النزول، الواحدي أبو الحسن علي بن محمد، ت: السيد الجميلي، دار الريان للتراث.
4. الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، 2000م.
5. الأشباه والنظائر، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
6. الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، ت عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 3، 1998.
7. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف، ت عادل أحمد عبد الواجد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
8. التبيان في إعراب القرآن، العكبري أبو البقاء عبد الله بن حسين، المكتبة التوفيقية، ط1، 1979م.
9. تقريب النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، مصر، ط2، 1992م.
10. الجني الداني، المرادي، الحسن بن القاسم، ت: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
11. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
12. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط7، 1978م.
13. دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1996م.
14. سر صناعة الإعراب، ابن جنى أبو الفتح عثمان، ت: لجنة من الأساتذة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م.
15. شرح شواهد المغني، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: محمد

محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
16. الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
17. العين، الفراهيدي الخليل بن أحمد، ت: د. داوود سلوم وآخرون، مكتبة لبنان، ناشرون لبنان، ط1، 2004.
18. غريب الأثر، ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
19. الكافي في العروض والقوافي، الخطيب البتريزي أبو زكريا يحي بن علي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
20. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
21. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
22. اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.
23. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الموصلي نصر الله بن محمد، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.
24. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط5.
25. المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة.
26. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، مكتبة العلوم والحكم، 2003.
27. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
28. معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.
29. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت.
30. مفتاح العلوم، السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت: حمدي محمد قابيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
31. المفصل في صنعة الإعراب، جار الله محمود بن عمر، ت: د. علي بو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

32. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضري، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1996م.
33. الوقف وظاهرة الإعراب، محمد عبد الحميد جار الله، رسالة ماجستير، جامعة السابع من إبريل، الزاوية، 2004م.